تحليل تطور التجارة الخارجة و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

أ. يوسف مروش
أستاذ مساعد –ب–
جامعة الجلفة – الجزائر

أ.د .علي خليد
أستاذ
جامعة الجزائر 03– الجزائر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، ، حيث بينت أن قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يلعب دورا مهما من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام من جهة وتوفير احتياجات الاقتصاد من جهة أخرى، غير أنه يعاني من التبعية لقطاع المحروقات مما دفع السلطات الى إتباع سياسة الإنعاش الاقتصادي كبديل عن المحروقات ، وللتخلص من هذه التبعية فقد دفعت الجزائر بمجموعة من البرامج قصد الرفع من مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام،بالإضافة إلى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:التجارة الخارجية ، النمو الاقتصادي ، الإنعاش الاقتصادي ، اتفاق الشراكة الأورو متوسطية..

Abstract:

The study aims to analyze the impact of foreign trade on the economic growth in Algeria during the period 2000-2012. The study concluded that Algeria's foreign trade sector plays an important role in terms of its contribution to GDP and the needs of the economy. Dependence on the hydrocarbons sector, which led the authorities to adopt the policy of economic recovery as an alternative to hydrocarbons.

To eliminate this dependence, Algeria has pushed a series of programs to increase the contribution of other sectors to the gross domestic product, in addition to trying to integrate into the world economy through the agreement of Euro-Mediterranean and seek to join the WTO to raise economic growth rates.

Keywords: Foreign Trade, Economic Growth, Economic Recovery, Euro-Mediterranean Partnership Agreement.

تمهيد

سنحاول من خلال هذا الدراسة تحليل أثر التجارة على النمو عن طريق تقييم التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة من حيث الميزان التجاري والتوزيع السلعي والجغرافي لكل من الصادرات والواردات واثر ذلك على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا: تقييم التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

يبين الجدول رقم 1 تطور الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) وكذا معدل التغطية الذي يسمح بإعطاء دعم لتحليل الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2012.

الجدول رقم 1: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2012 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان لتجاري	معدل التغطية%
2000	22031	9173	12839	240.17
2001	19132	9940	9192	192.47
2002	18825	12009	6816	156.76
2003	24612	13534	11078	181.85
2004	32083	18308	13775	175.24
2005	46001	20357	25644	225.97
2006	54613	21456	33157	254.53
2007	60163	27631	32532	217.74
2008	79298	39479	39819	200.86
2009	45194	39294	5900	115.02
2010	57053	40473	16580	140.97
2011	73489	47247	26242	155.54
2012	73981	46801	27180	158.08

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الالي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2012.

ولفهم أرقام الجدول السابق وتحليلها نحاول صياغتها من خلال الشكلين:

الشكل1: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2012

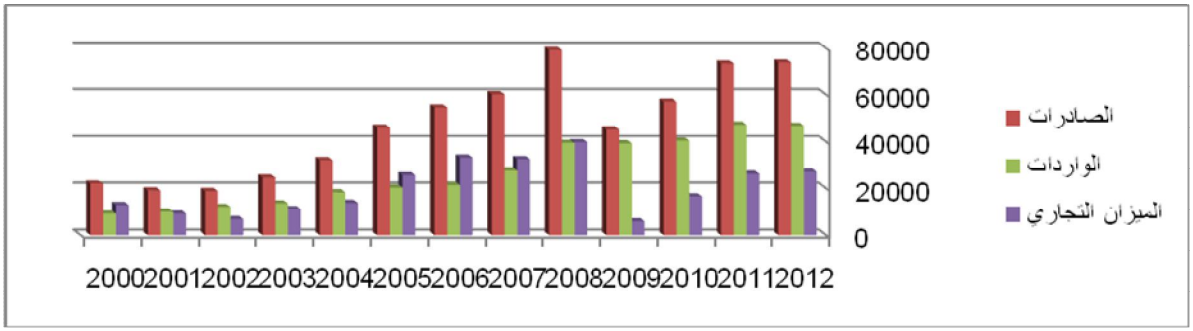

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 1.

الشكل رقم2: تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000-2012

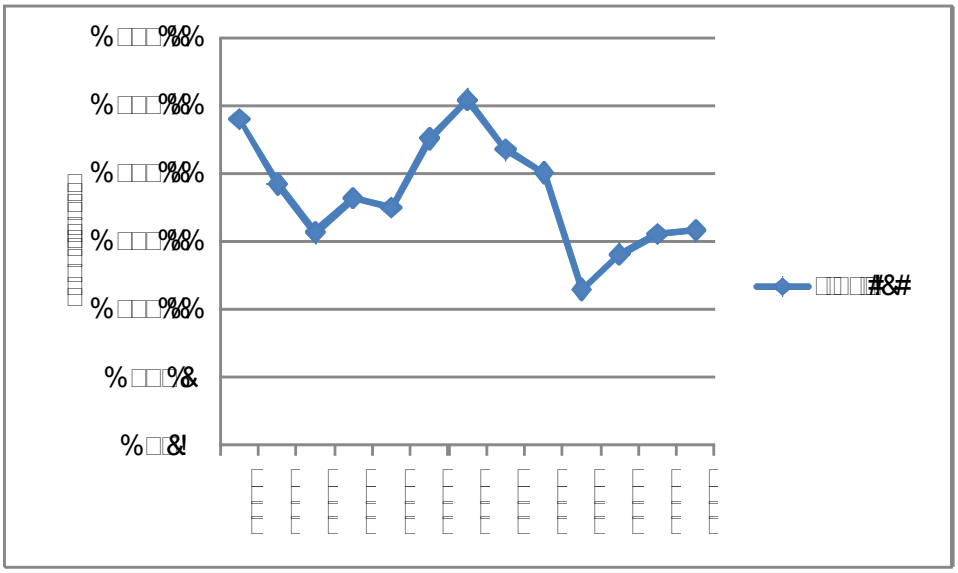

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 1.

بالاطلاع على كل من الجدول (1) والشكلين (1)،(2) يتبين لنا أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال جميع سنوات الدراسة لكنه غير منتظم، ففي سنة 2000 كان رصيد الميزان التجاري 12839 مليون دولار ثم انخفض في سنتي 2001 و 2002 برصيد 9192 مليون و6816 مليون دولار على التوالي بسبب انخفاض الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول، وبعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2003 ارتفعت الصادرات مما انعكس على رصيد الميزان التجاري ليصل الى11078 مليون دولار.

ومنذ سنة 2003 حقق الميزان التجاري نمو مستمر حتى بلغ أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة سنة 2008 برصيد 39819 مليون دولار، وهذا ما يعكسه معدل تغطية الصادرات للواردات بين سنتي 2003 و 2008 حيث بلغ 181.85%، 175.24% ،225.97%، 254.53%، 217.74%، 200.86% ، خلال هذه السنوات على التوالي. غير أن سنة 2009 شهدت أدنى مستوى تغطية خلال فترة الدراسة بمعدل 115.02 %، نتيجة الانخفاض الحاد في الصادرات نتيجة الكساد الذي أصاب العالم بعد الأزمة المالية العالمية، وبقاء مستوى الواردات على حاله، كما تراجع رصيد

الميزان التجاري إلى غاية 5900 مليون دولار، ومع التحسن المستمر للاقتصاد العالمي بعد الأزمة العالمية وارتفاع أسعار البترول ارتفعت الصادرات خلال الفترة 2010-2012 انعكست على تحسن رصيد الميزان التجاري بنسبة 262.41% سنة 2012 بالمقارنة مع رصيد الميزان التجاري لسنة 2009.

وبعد التحليل الزماني للميزان التجاري يجب التعرف على تطور الهيكلي له وكذا الجغرافي.

ثانيا : التوزيع الهيكلي والجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

قصد التحليل الدقيق للميزان التجاري سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل التوزيع الجغرافي والهيكلي للميزان التجاري.

1- التوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

يقصد بالتوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية بيان السلع التي تتكون منها الصادرات والواردات قصد التعرف على دورها في النشاط الاقتصادي، أي هل هي سلع إنتاجية من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية الوطنية، أم أنها استهلاكية تدل على عدم قدرة الإنتاج الوطني على الاستجابة للطلب المحلي، وكذا يبين الوزن النسبي للسلع المصدرة والمستوردة[1].

1-1 التوزيع السلعي للواردات: يوضح الجدول (2) الموالي التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال لفترة الدراسة.

الجدول2: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

	مواد غذائية	الطاقة	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107

[1] مفتاح حكيم، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة،2003-2003 ،ص07.

3011	8528	96	4934	843	244	3800	**2006**
5243	8534	146	7105	1325	324	4954	**2007**
6397	13093	174	10014	1394	594	7813	**2008**
6145	15139	233	10165	1200	549	5863	**2009**
5836	15776	341	10098	1409	955	6058	**2010**
7328	16050	387	10685	1783	1164	9850	**2011**
9955	13453	329	10370	1824	1887	8983	**2012**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الالي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2012.

و لتوضيح تطور قيمة و الأوزان النسبية لكل مجموعة سلعية وتطورها خلال هذه الفترة نقوم بتبسيط الجدول من خلال الشكلين الموليين:

الشكل3: تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

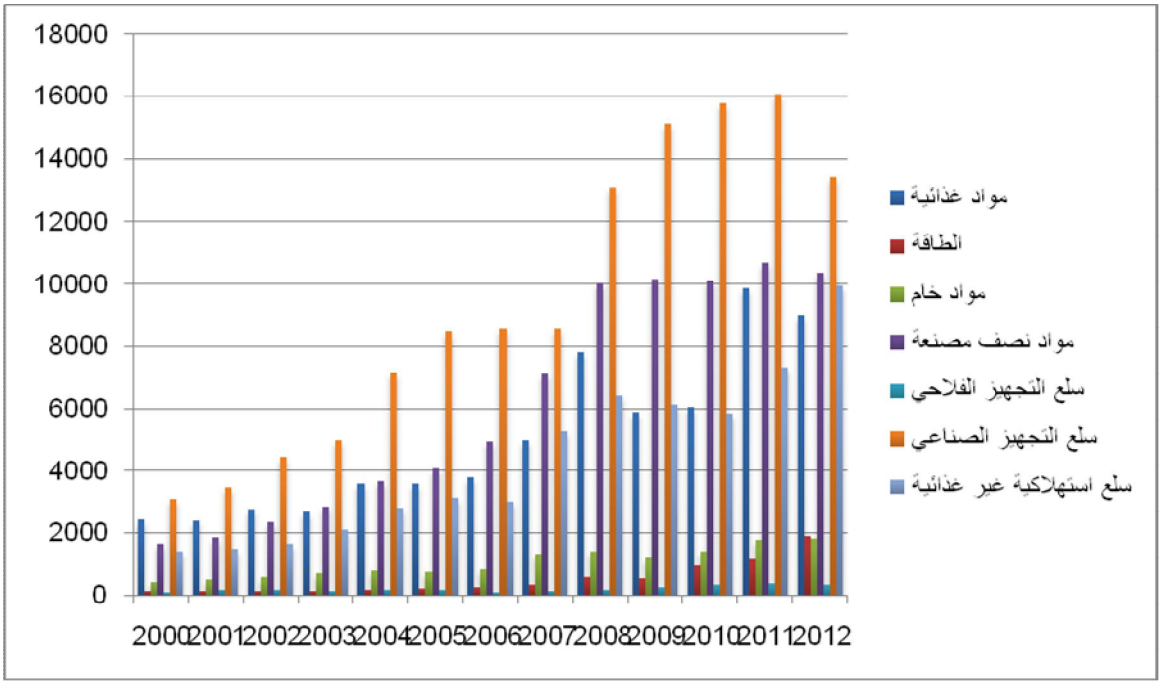

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 2.

الشكل 4: تطور نسب المواد المستوردة خلال الفترة 2000-2012

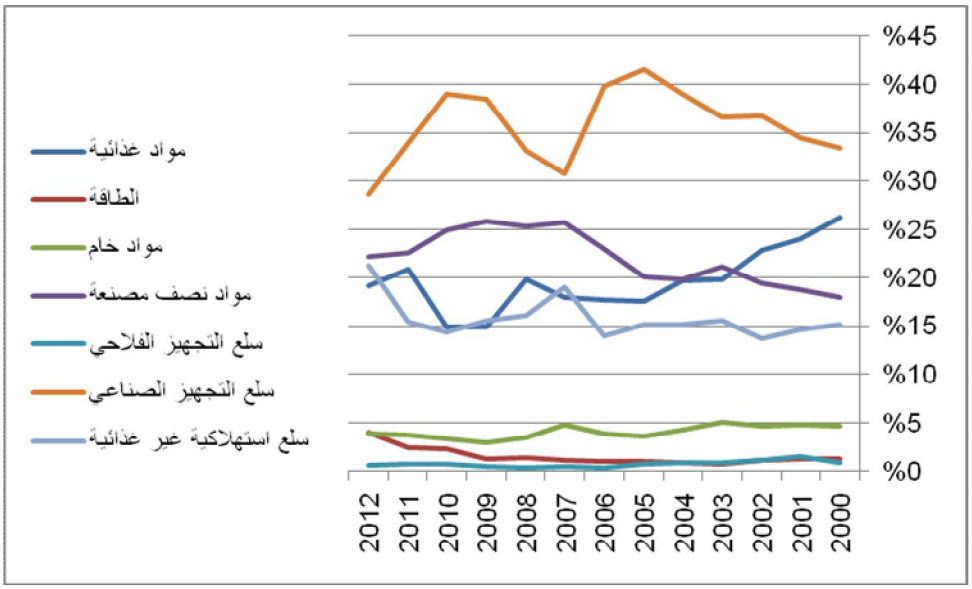

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 2.

من خلال الجدول والشكلين السابقين يمكن ملاحظة تزايد الواردات بشكل كبير خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 9173 مليون دولار إلى 9940مليون دولار سنة 2001 بنسبة 8.36 %، ثم تواصل الصعود بنسب متفاوتة بلغت نسبة 28.78 %، ثم 42.88 % سنتي 2007، و 2008 على توالي بعد دخول اتفاقالشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ لتبلغ قيمة الواردات خلال هذه السنة (2008) حوالي 39479 مليون دولار، لتعرف الواردات الجزائري استقرار سنتي 2009 و 2010 ثم تعاود الصعود سنة 2011 بعد إطلاق برنامج التنمية الخماسي بنسبة 16.74 % وتصل القيمة 46801 سنة 2012.

أما من حيث طبيعة السلع المستوردة فنجد أن سلع التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى بنسبة تتراوح بين 29 % كأدنى حد من نسبة الواردات سجلت سنة 2012 و 42 % كأقصى حد سجل سنة 2005، لتبلغ قيمة 8452 مليون دولار وتستمر في الارتفاع إلى غاية نهاية فترة الدراسة سنة 2012 لتبلغ 13453 مليون دولار، بينمااحتلتالموادالنصفمصنعةالمستوردة وهذا بسبب السياسة المطبقة خلال هذه الفترة والمتمثلة في دعم الدولة للمؤسسات المتوسطة والمصغرة قصد تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ورغم انخفاض نسبة واردات المواد الغذائية من مجموع الواردات إلى 19% في نهاية فترة الدراسة بعدما كانت 26 % سنة2000 إلا ان قيمتها ارتفعت من 2415 مليون دولار سنة 2000 إلى 8983 مليون دولار سنة 2012 و هذا يعكس فشل سياسة التنمية الفلاحية والإصلاح الفلاحي المطبقة وضعف القطاع الفلاحي بصفة عامة، وخاصة في ظل سياسة التحرير الموسع للتجارة الخارجية الطبق منذ 1998. وهذا ما يدعمه الارتفاع المستمر لنسبة السلع الاستهلاكية غير الغذائية من 15 % سنة 2000 إلى 21 % سنة2012 حيث قاربت 10000 مليون دولا ر سنة2012 نتيجة ضعف القطاع الصناعي وعدم استغلاله للموارد المتاحة وخاصة الموارد البشرية حيث نسبة البطالة .

ورغم أن الجزائر بلد مصدر للطاقة إلا أننا نلاحظ التطور الحاصل في صادرات القطاع حيث ارتفعت نسبته من 1 % سنة 2000 إلى 5% سنة 2012 بقيمة 1887 مليون دولار، و على عكس قطاع الطاقة فقد شهدت المواد الخام ثبات نسبتها على طول فترة الدراسة بين 4 و 5%.

1-2 التوزيع السلعي للصادرات

يوضح الجدول الموالي تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012:

الجدول 3:التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	32	21419	44	465	11	47	13
2001	28	18484	37	504	22	45	12
2002	35	18091	51	551	20	50	27
2003	48	23939	50	509	1	30	35
2004	59	31302	90	571	0	47	14
2005	67	45094	134	651	0	36	19
2006	73	53429	195	828	1	44	43
2007	88	58831	169	993	1	46	35
2008	119	77361	334	1384	1	67	32
2009	113	44128	170	692	0	42	49
2010	315	55527	94	1056	1	30	30
2011	355	71427	161	1496	0	35	15
2012	313	71794	167	1660	0	30	16

المصدر: الديوانالوطنيللإحصائياتوالاعلامالآليCNIS، مديرية الجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية لسنوات الدراسة.

تطرقنا سابقا إلى تبعية الاقتصاد الجزائري للصادرات من المحروقات وسنحاول من خلال دراسة التوزيع السلعي للصادرات التركيز على الصادرات خارج المحروقات.

ولتوضيح المساهمة النسبية للصادرات خارج قطاع المحروقات نقترح الشكل الموالي:

الشكل 5: التوزيع السلعي بالقيمة للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2012

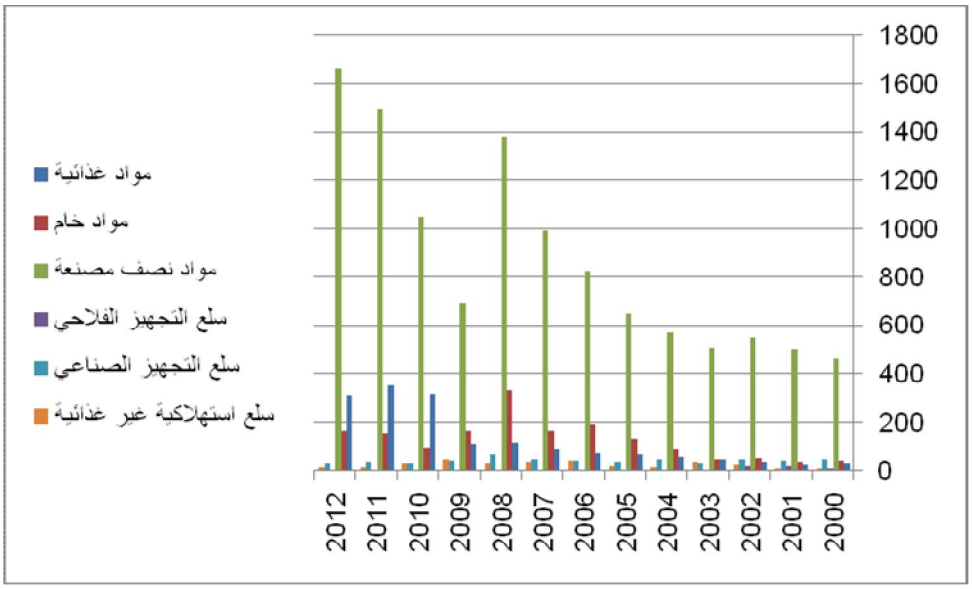

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 3.

الشكل 6: نسب مساهمة المواد المصدرة ضمن الصادرات خارج قطاع المحروقات

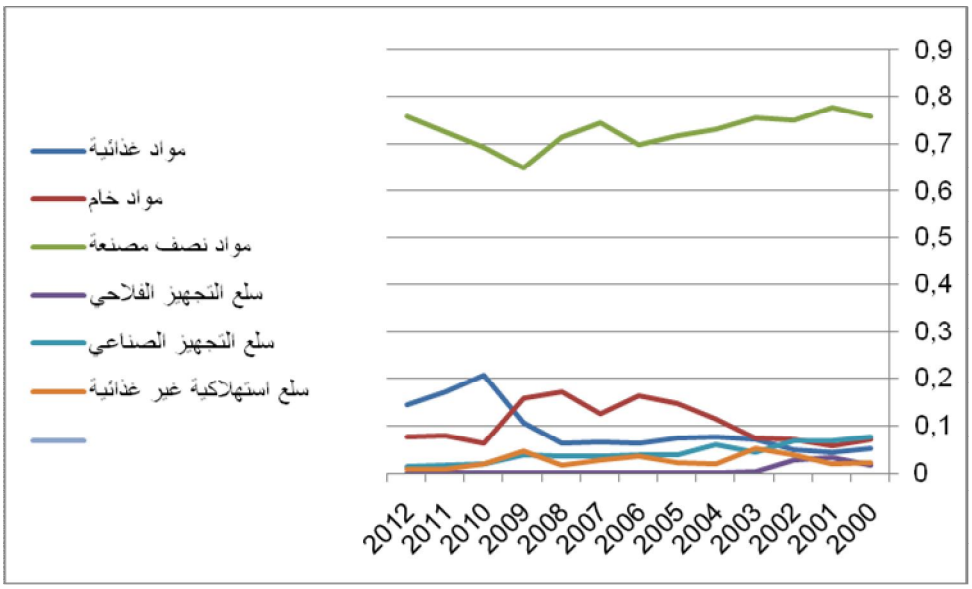

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 3.

إن حصيلة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول السابق مازالت مرتبطة بالصادرات من المحروقات حيث بانخفاض سعر البترول سنة 2001 ، انخفض مجموع الصادرات خلال السنتين الأوليتين للدراسة بنسبة 13.6 %و 1.6 % على التوالي حيث سجلت سنة 2002 أدنى مستوى لها بقيمة 18825 مليون دولار، وفي سنة 2003 حينما ارتفع سعر البترول بسبب الحرب على العراق ارتفعت حيث بلغت 24612 مليون دولار بزيادة قدرها 30.74 %، واستمرت في الارتفاع بنسب متفاوتة قدرت بـــ: 30.36%؛ 43.38%؛ 18.72 %؛10.16%؛31.81%. خلال السنوات 2004 ، 2005، 2006، 2007،2008 لتبلغ خلال هذه السنة أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة بقيمة 79298 مليون دولار، وبسبب الأزمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي انخفضت أسعار البترول مما انعكس سلبا على الصادرات الجزائرية منخفضة بنسبة

43 % سنة 2009 لتبلغ 45613 مليون دولار، وبعد ارتفاع أسعار البترول عاودت الصادرات بالارتفاع خلال سنوات 2010، 2011، 2012 حيث بلغت قيمة 57053، 73489، 73980 مليون دولار على التوالي.

بينما تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، تتصدرها المواد النصف مصنعة بنسبة تتراوح بين 1.42 % و 2.93% من إجمالي الصادرات و 77.78 % و 64.92 % من الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وذلك رغم بلوغها قيمة 1660 مليون دولار سنة 2012 غير أنها لا تعكس جهود الدولة المبذولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ورغم دخول الشراكة الأور متوسطية حيز التنفيذ سبتمبر 2005 فلم تستفد المواد الاستهلاكية و المواد الخام من زيادة نصيبها وبقيت ضئيلة جدا نتيجة عدم الاكتفاء الذاتي حيث تستورد ما نسبته 19 % من المواد الغذائية، و لعدم تنافسية الاقتصاد الوطني.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أنه رغم توقيع اتفاق الشراكة و السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الهيكل السلعي للصادرات والواردات لم يتغير، و لم تستطع تحسين ظروف التبادل حيث تبقى تصدر المحروقات وتستورد الغذاء مما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم تنافسية سلع مؤسساته بالخارج.

2- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

يساعد التحليل الجغرافي للتجارة الخارجية من معرفة أهم المتعاملين التجاريين والشركاء الاقتصاديين للجزائر، فكلما كان عدد المتعاملين أكثر كان أفضل بالنسبة للاقتصاد الوطني لكسر الاحتكار في حالة الاستيراد وتنويع العملات في حالة التصدير.

2ـــــ 1 الصادرات

يبين الجدول (4) أن أغلب الصادرات الجزائرية تتجه نحو الاتحاد الاوربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهذا ما يوضحه الشكلين (7)،(8) وفيما يلي عرض مختصر لأهم الأسواق الجزائرية في الخارج.

الجدول4: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	باقي الدول الأوربية	أمريكا الجنوبية	أقنوسيا	الدول العربية	المغرب العربي	الدول الإفريقية	أسيا
2000	182	1673	0	57	255	42	211
2001	87	1037	23	315	275	26	477
2002	134	951	37	4602	255	50	456
2003	296	1235	0	327	248	7	529
2004	210	876	18	467	541	23	389
2005	49	3128	33	621	418	49	1218

1793	14	515	591	0	2398	37	2006
4005	675	761	479	90	2596	89	2007
3764	365	1616	793	96	2874	201	2008
3320	93	857	564	49	1821	476	2009
4082	78	1281	694	27	2620	343	2010
5168	146	1586	810	41	4270	102	2011
4704	59	2075	1069	0	3586	36	2012

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والاعلام الالي CNIS،مديرية الجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية لسنوات الدراسة.

الشكل7: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

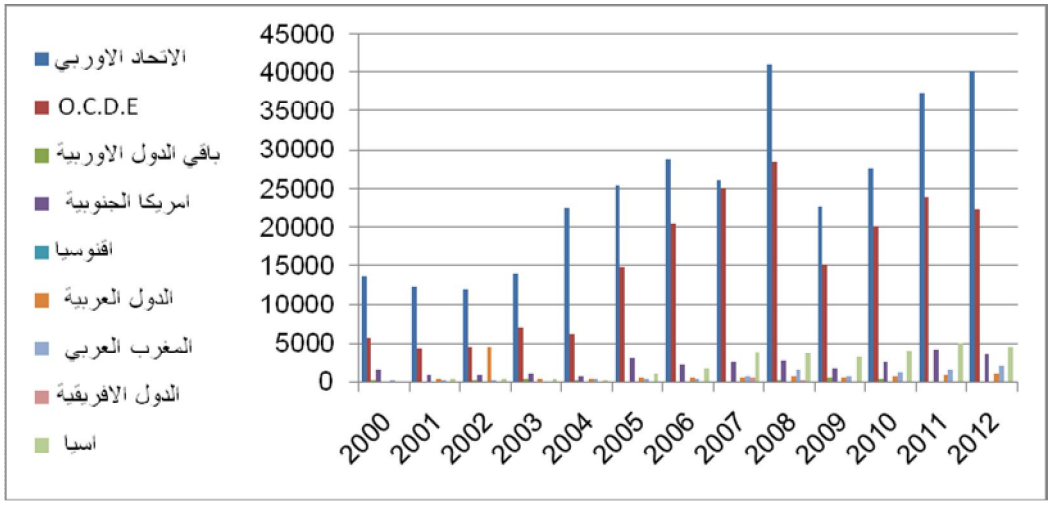

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 4.

الشكل 8: نسب استهلاك المناطق الاقتصادية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

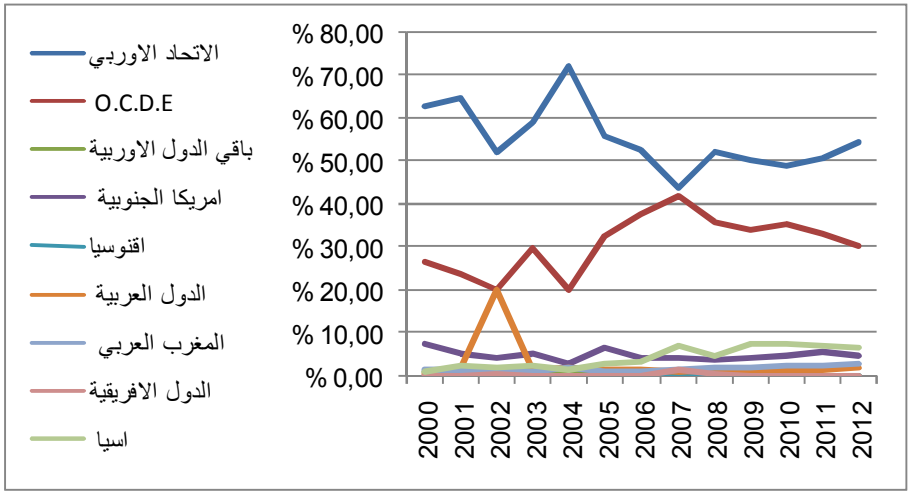

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 4.

أ ـــــ الاتحادالأوربي: يبقى الاتحاد الأوربي السوق الأول للصادرات الجزائرية بنسبة 62.57%؛ 64.52%؛20.52 %؛ 59.14 خلال سنوات 2000، 2001، 2002، 2003 على التوالي لتصل إلى أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة سنة 2004 بنسبة 72 % من مجموع الصادرات بقيمة 22546 مليون دولار ومنذ دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية سنة 2005 حيز التنفيذ وعلى عكس المتوقع بدأت تنخفض نسبة الصادرات الموجهة للسوق الأوربية حتى وصلت نسبة 43 % سنة 2007 نتيجة ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الأوربية ، وعلى الجزائر بذل جهود أكبر لترقية منتجاتها و محاولة كسب مزايا داخل السوق الأوربية و الاستفادة من اتفاق الشراكة .

ب ـــــ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوربي وتضم على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، حيث تتراوح نسبة الصادرات الموجهة لهذه المنطقة بين 23% و 37 %، حيث انتقلت قيمة الصادرات من 5528 مليون دولار سنة 2000 حتى وصلت قيمة 22325 مليون دولار سنة 2012 .

ج ـــــ أمريكا الجنوبية وأسيا: احتلت أمريكا الجنوبية المرتبة الثالثة بنسبة تفوق 7 %أي بقيمة 1637 مليون دولار سنة 2000 ، غير ان نسبة صادرات الجزائر نحو هذه المنطقة انخفضت إلى أن وصلت 2.8 % سنة 2004 (أدنى نسبة خلال فترة الدراسة) بمجموع 876 مليون دولار ، وخلال الفترة 2004 ـــــ 2012 تميزت نسبة الصادرات الجزائرية نحو أمريكا الجنوبية بالثبات النسبي حيث تراوحت بين نسبة 4% و 5% ، أين وصلت قيمة الصادرات نحو هده المنطقة سنة 2012 إلى 3586 مليون دولار.

و على عكس أمريكا الجنوبية فإن نسبة الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأسيوية تميزت بالنمو المستمر حيث انتقلت من 0.96 % سنة 2000 الى غاية 6.96 % سنة 2007 بقيمة 4005 مليون دولار متجاوزة بذلك لأول مرة خلال فترة الدراسة صادرات أمريكا الجنوبية ، وحافظت الصادرات الجزائرية نحو أسيا على نفس المرتبة حتى نهاية 2012 بقيمة 4704 مليون دولار.

د ـــــ الدول العربية والمغرب العربي: رغم التقارب الجغرافي و التاريخي واتفاق الدول العربية على تعزيز المبادلات التجارية فيما بينها إلا أن نسبة الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية بصفة عامة لم تتجاوز 4%.

ه ـــــ باقي الأقاليم الاقتصادية الأخرى: فيما يخص هذه الأقاليم والتي تضم باقي الدول الأوربية وكذا الدول الإفريقية و بغض الأقاليم فإن صادرات الجزائر إليها ضئيلة جدا حيث لم تتعد في المجموع 600 مليون دولار.

2- 2 الواردات:

يبين الجدول الموالي الشكلين (9)،(10) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية ومن القراءة الأولية لهذه الأشكال يتضح اعتماد الجزائر الكبير على صادراتالدول الأوربية ودول مجلس التعاون والتنمية خلال بداية فترة الدراسة، ولكن في نهاية فترة الدراسة انخفضت هذا الاعتماد بسبب ارتفاع الواردات الجزائرية من أسيا بدرجة متوسطة وبدرجة أقل الواردات الجزائرية من أمريكا الجنوبية. وفيما يلي تحليل الواردات من المناطق الأربعة:

أ- الاتحادالأوربي: تحتل الواردات الأوربية المرتبة الأولى، إذ تعتمد الجزائر بشكل كبير على الصادرات الأوربية نحو السوق الجزائرية وذلك لعدة أسباب جغرافية وتاريخية حيث مثلت نسبة وارداتنا من هذه المنطقة حوالي 57% سنة 2000، ثم ارتفعت لتبلغأ على نسبة لها خلال فترة الدراسة بأكثر من 59% سنة، ومع نهاية فترة الدراسة انخفضت نسبة الصادرات الأوربية نحو السوق الجزائرية لتصل إلى حوالي 50% سنة 2012.

ب- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تعتبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من بين أهم موردي الجزائر حيث بلغ نسبة الواردات الجزائرية من هذه المنطقة ما بين 23% و 12% ، لكن ما يلاحظ على الواردات الجزائرية من هذه المنطقة التناقص المستمر طوال الفترة 2000-2012.

ج – أسيا: تمثل الصادرات الأسيوية (الغذائيةوالاستهلاكية) نحو السوق الجزائرية تهديدا واضحا للقطاعات الجزائرية، من خلال التطور المتزايد للواردات الجزائرية من أسواق أسيا حيث انتقلت من 6.53% سنة 2000 إلى 20.10% سنة 2012 لذا على السلطات الجزائرية إحلال هذه الواردات عن طريق تشجيع الصناعات الوطنية في هذه القطاعات.

د – امريكا الجنوبية: ارتفعت الواردات الجزائرية من سوق امريكا الجنوبية من 142 مليون دولار سنة 2000 إلى 3587 مليون دولار سنة 2012 مما يعكس ضعف مختلف القطاعات الجزائرية خارج المحروقات.

الجدول رقم 5: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012 (مليون دولار أمريكي)

	الاتحاد الاوربي	O.C.D.E	باقي الدول الاوربية	امريكا الجنوبية	اقنوسيا	الدول العربية	المغرب العربي	الدول الافريقية	اسيا
2000	5257	2196	605	142	64	141	49	119	599
2001	5903	2125	636	269	92	179	72	85	579
2002	6733	2485	757	385	127	366	127	86	944
2003	14096	7098	296	1235	0	327	248	7	529
2004	9967	3022	1140	1164	146	504	147	140	1936
2005	10817	3335	1491	1235	172	419	217	150	2506
2006	11297	3477	1209	1276	260	489	235	148	3055
2007	13600	5127	1542	1653	236	619	284	232	4318
2008	19970	6913	1674	2163	332	697	395	398	6916
2009	19578	6177	1921	1858	260	1080	478	350	7573
2010	19430	6293	1663	2353	225	1255	544	396	8279

2011	24616	6219	579	3931	0	1760	691	578	8873
2012	23858	5892	1086	3587	0	1536	755	677	9410

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والاعلام الالي CNIS،مديرية الجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية لسنوات الدراسة..

الشكل 9: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

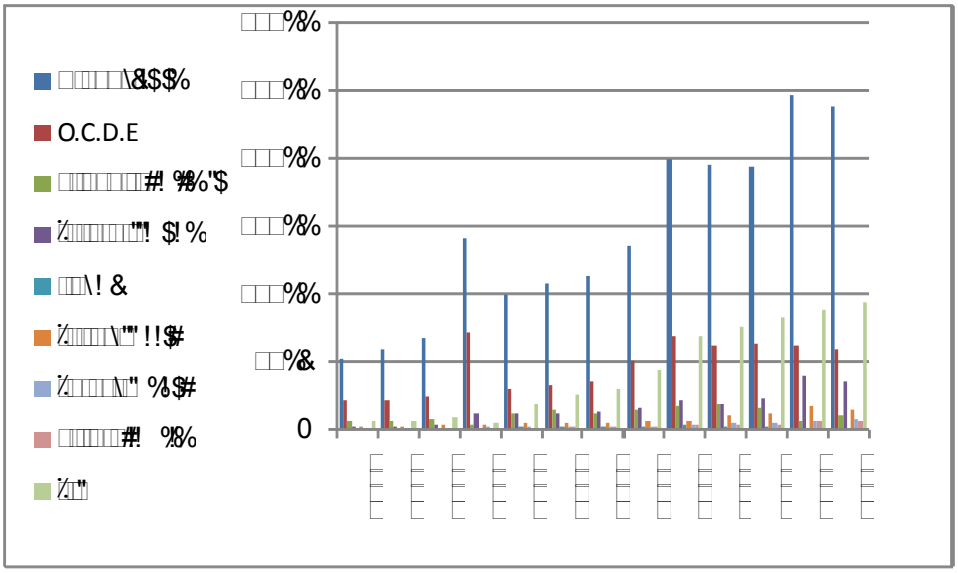

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 5.

الشكل 10: نسب الواردات الجزائرية من مختلف المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2012

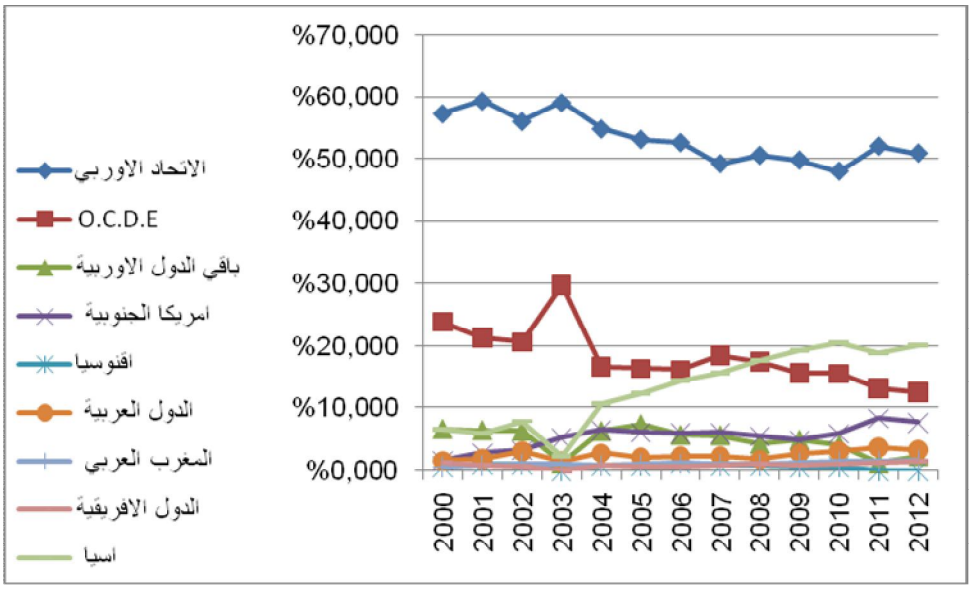

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 5.

ثالثا: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر وأثر التجارة الخارجية عليه خلال الفترة 2000-2012

بينت الدراسة النظرية مختلف آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقييم مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفتـــرة 2000-2010.

1- اتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر

1-1 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

على الرغم من التحسن الذي تحققه الجزائر على مستوى بعض المؤشرات الكلية ، غير ان معدلات النمو الاقتصادي ما زالت بعيدة على المستوى المطلوب، حيث سجل معدل النمو الحقيقي في سنة 2000 نسبة 2.2%، و ارتفع في الثلاث سنوات الموالية بسب نمو قطاع المحروقات ليقارب 7% سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة، لكن بعد هذه السنة شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تراجعا حادا ليصل لأدنى مستوى له سنة 2006 بمعدل 2% نتيجة الانخفاض الحاد لمعدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض بـــ 8.3% بين سنتي 2005 و 2006. غير أن معدل النمو عاد ليرتفع بشكل ضعيف بسبب تراجع معدل انخفاض قطاع المحروقات ووصل نسبة 3% سنة 2007 وبسب الأزمة المالية العالمية انخفض معدل النمو سنتي 2008 و 2009 وبلغ 2.4% ، وخلال السنوات الأخيرة شهد تذبذبا حيث بلغ خلال الثلاث سنوات الأخيرة معدل 3.3% ، 2.5% ، 3% على التوالي.

و الشكل الموالي يوضح تطور معدلات النمو خلال الفترة المدروسة.

الشكل 11: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

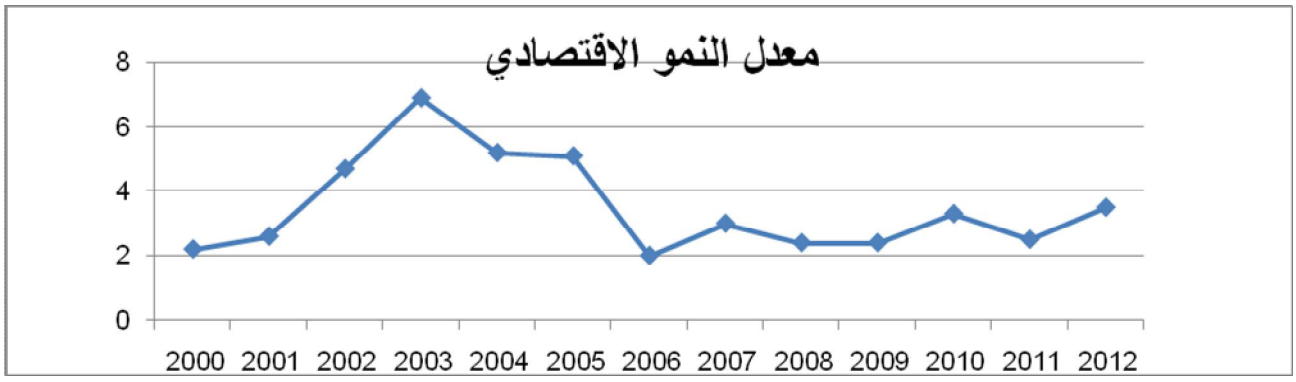

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات المدروسة

ويرجع هذا الأداء المتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى ضعف السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في السنوات السابقة، ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك هو عدم تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري نتيجة ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو بسبب ضعف القطاع المالي و التأخر في فتح الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية.

1-2-تطور و تركيب الناتج الداخلي الخام

عرف الاقتصاد الجزائري مستويات ضعيفة من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات التي سبقت فترة الدراسة بمعدلات نمو ضعيفة (1-2)%، أما في سنوات الدراسة فقد حقق الناتج الداخلي الخام زيادات قوية منذ بدأ أسعار النفط بالارتفاع سنة 2003 . و الملاحظ أيضا أن الانخفاض الوحيد الذي مس الناتج الداخلي الخام كان سنة 2008 حيث انخفض إلى مستوى 8809.7 مليار دينار جزائري بعدما كان يقدر بـــ 10002.4 مليار دينار سنة 2008، و هذا ما ينفي عدم تأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية الأخيرة.

الجدول 6: تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2000-2011 (مليار د ج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
PIB	3698.7	3754.9	4023.5	4700.1	5545.9	6930.2
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
PIB	7837.01	8567.9	10002.4	8809.7	10447.4	12109.6

المصدر: بيانات البنك الدولي خلال فترت الدراسة.

ويوضح الشكل الموالي المجمعات الاقتصادية التي أثرت في الناتج الداخلي الخام

الشكل 12: التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2012

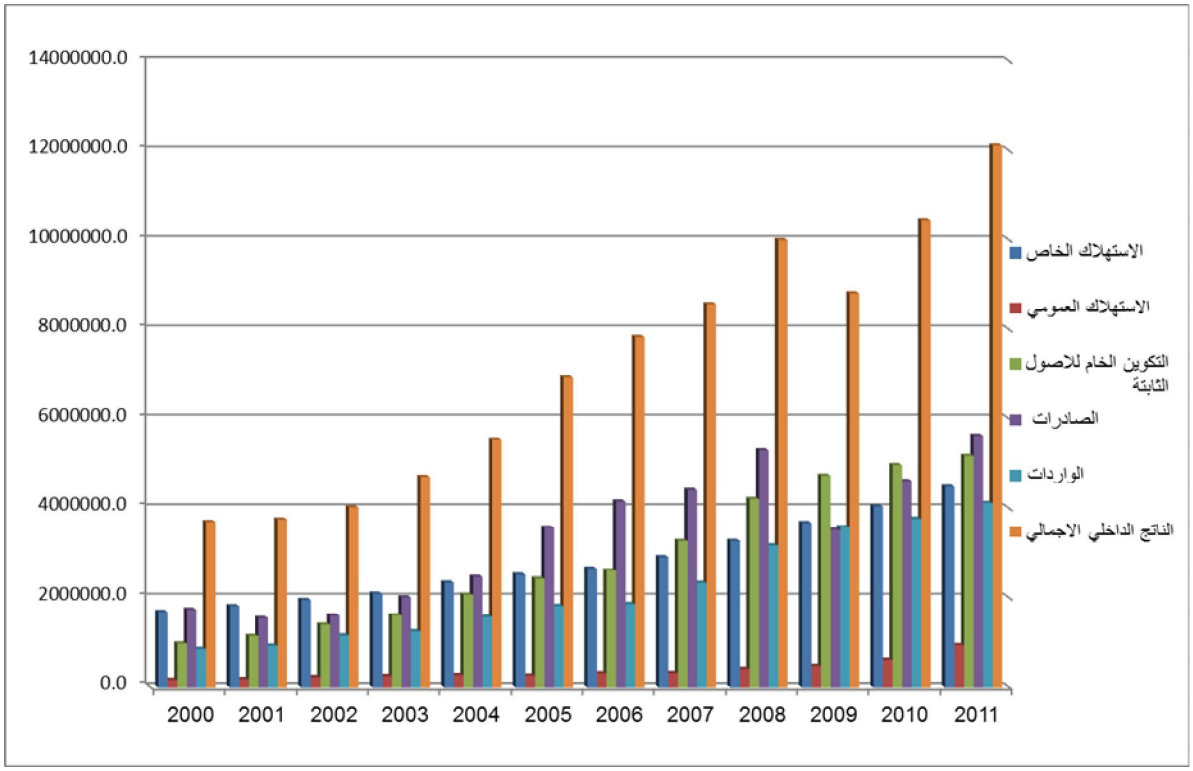

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والاعلام الاليCNIS

1-3 مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: مع مطلع الألفية الثالثة شهدت الجزائر تحسنا في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالمقارنة مع سنوات سبقت؛ حيث ارتفع نصيب الفرد بنسب متفاوتة عدا سنة 2009، حيث انتقل من 1794 دولار سنة 2000 إلى 5244 سنة 2011، مسجلا بذلك معدل نمو يقارب 200 %، و لكن رغم الزيادات هذه إلا أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يبقى منخفض و لم يصل إلى المستويات المرغوبة.

2- مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تقييم مساهمة التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2000-2012 من خلال دراسة نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج الداخلي الخام و درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي والذي يعبر على إسهام المبادلات الخارجية في الناتج الداخلي الخام.

2-1 نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام

يلخص الجدول الموالي تطور مساهمة رصيد الميزان التجاري في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2000-2012.

الجدول 7 : نسبة الميزان التجاري الى الناتج الداخلي الخام (مليون دولار أمريكي)

السنة	الميزان التجاري	الناتج الداخلي الخام	النسبة %
2000	12839	54790	23.43
2001	9192	55180	16.66
2002	6816	57053	11.95
2003	11078	68018	16.29
2004	13775	85013	16.20
2005	25644	102339	25.06
2006	33157	117169	28.30
2007	32532	135803	23.96
2008	39819	170989	23.29
2009	5900	138681	4.25
2010	16580	161979	10.24

2011	26242	188681	13.91
2012	27180	176594	15.39

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآليCNIS،إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2012

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة رصيد الميزان التجاري في الناتج الداخلي الخام متذبذبة نتيجة هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتأثر بصفة كبيرة جدا بالصدمات الخارجية ، حيث ترتفع نسبة مساهمة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام عند ارتفاع أسعار البترول وهذا ما حدث خلال الفترة 2003-2008 بوصولنسبة مساهمة الميزان التجاري في الناتج الداخلي الخام الى أعلى نسبة 28.30% ، وبانخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة العالمية المالية انخفضت نسبة المساهمة حتى وصلت 4.25 % سنة 2009. مما يؤكد على الحساسية الكبيرة للاقتصاد الجزائري للتغيرات الخارجية.

2-2 مكانة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي:

تساهم التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي عن طريق مساهمة مداخيل الصادرات والتي تشكل إيراد بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو في شكل نفقات واردات على مختلف انواع السلع (الاستهلاكية والانتاجية) التي تساهم بطريقة أو بأخرى في تشكيل وإنتاج الناتج المحلي الإجمالي[2].

ويمكن دراسة مساهمة القطاع الخارجي في النشاط الاقتصادي من خلال العلاقة بين درجة انفتاح الاقتصاد والناتج المحلي الإجمالي.

[2] بن البار امحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

الجدول 8: مكانة القطاع الخارجي في الناتج الداخلي الخام (مليون دولار أمريكي)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآليCNIS، إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2012.

ومن خلال الجدول يتضح المساهمة الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي فلم تنخفض النسبة على 52% طيلة فترة الدراسة؛ وهذا يعني أن المبادلات الخارجية قد ساهمت في الاقتصاد الوطني بنسبة 52% كأدنى حد، بينما سجلت أعلى مساهمة لها سنة 2008 بمعدل 69%.

2-3 دراسة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

كما رأينا في الفصل السابق أن زيادة الصادرات تساعد على تحسين القدرات الإنتاجية للدول من خلال تفعيل مبدأ

السنة	مجموع الصادرات و الواردات	الناتج الداخلي الخام	النسبة %
2000	31204	54790	56.95
2001	29072	55180	52.69
2002	30834	57053	54.04
2003	38146	68018	56.08
2004	50391	85013	59.27
2005	66358	102339	64.84
2006	76069	117169	64.92%
2007	32532	135803	64.65
2008	39819	170989	69.46
2009	5900	138681	60.92
2010	16580	161979	60.21
2011	26242	188681	63.99
2012	27180	176594	68.40

المنافسة و الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية و التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية و تحسين معدلات النمو، و من هذا المنطلق سنحاول تحليل العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام عن طريق العلاقة السببية و

مدى الارتباط بينهما، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات سنقسم هذا التحليل الى علاقة الصادرات الإجمالية بالنمو الاقتصادي، ثم علاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي.

2-3-1 تحليل العلاقة بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة المدروسة

قصد فهم العلاقة بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي سنحاول استنتاج معادلة الاتجاه العام التي تربط بينهما عن طريق سحابة النقاط التي تربط بينهم:

الشكل 13: العلاقة بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2012

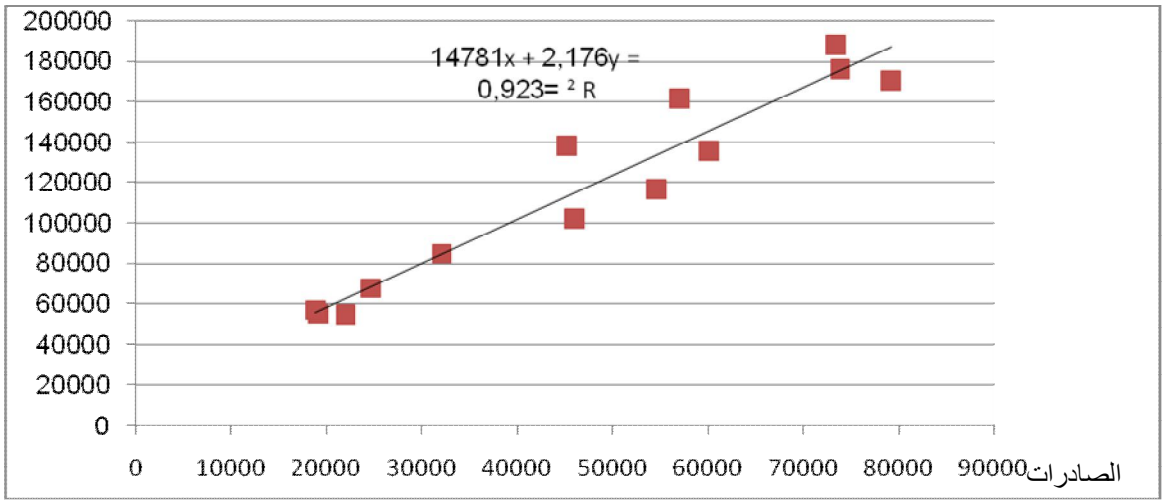

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel

من خلال التمثيل البياني السابق للعلاقة بين الصادرات و الناتج المحـــلي الإجمالي خلال الفـــــــــــــــترة 2000-2012، تظهر العلاقة الايجابية بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي من خلال إشارة معامل الانحدار الموجبة 2.17، وهذا يعني أن كل زيادة في الصادرات بـــ 1 دولار تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـــ 2.17 دولار، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.9237 تعني أن 92% من التباين المسجل في الناتج المحلي الجمالي يرجع إلى التغير في الصادرات، وبإيجاد الجذر التربيعي لمعامل التحديد نحصل على معامل الارتباط و الذي يساوي 0.9610 و الذي يفسر بوجود علاقة قوية موجبة بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة.

2-3-2 دراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة المدروسة

ولفهم العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات ندرج الشكل الموالي الذي يمثل العلاقة بينهما:

الشكل 14: العلاقةبينالصادراتوالناتجالمحليالإجماليللجزائرللفترة 2000-2012

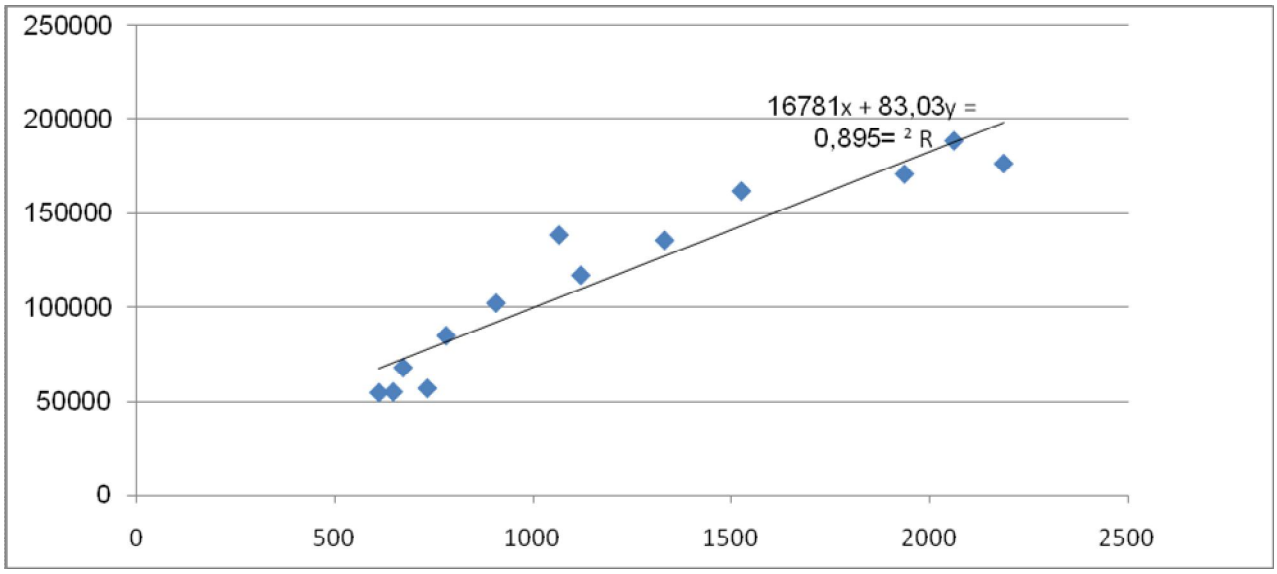

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامجExcelعلى الجدول.

و من خلال الشكل السابق يلاحظ وجود علاقة قوية موجبة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يترجمه معامل الارتباط r= 0.94، كما أن معامل التحديد يشير إلى R^2=0.89، و هذا يعني أن 89% من تباين الناتج المحلي الإجمالي مفسر من قبل الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى أن زيادة الصادرات خارج المحروقات بـــ 1 دولار تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـــ أكثر من 83 دولار.

خاتمة

بينت هذه الدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، حيث يبين تحليل التجارة الخارجية ومعدلات النمو للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المساهمة الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام ومن ثم معدلات النمو، غير أن استمرارية تبعية الجزائر للمحروقات ما زالت قائمة رغم الارتفاع النسبي لمعدلات النمو خارج قطاع المحروقات الذي يبقى دون الجهود المبذولة و دون مستوى المبالغ الضخمة المنفقة عليه.

نتائج الدراسة:

1- تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار، وكذا دور الصادرات في توسيع الاسواق وتنويعها وتوفير العملة الاجنبية والاستفادة من اقتصاديات الحجم.

2- يهدف اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي الى الاستفادة من مزايا التخصص و الحصول على التكنولوجيا و على العملة الاجنبية والاستفادة من اتساع الأسواق. غير أن الأهداف المرجوة لم تنعكس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

3- يمثل اتفاق الشراكة تحديا للاقتصاد الجزائري حاليا، غير أنه يمكن أن يكون سبيلا للنمو الاقتصادي في المستقبل.

4- يعاني الاقتصاد الجزائري من أعراض المرض الهولندي، و يظهر ذلك من خلال سوء استغلال الفوائض المالية المتأتية من المحروقات.

5- من خلال تحليل الميزان التجاري للجزائر خلال فترة الدراسة أنه -رغم توقيع اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- لم يتغير الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات والواردات، ولم تستطع الجزائر من تحسين معدل التبادل حيث تبقى تصدر المحروقات وتستورد المواد المصنعة وخاصة الاستهلاكية منها، مما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم تنافسية منتجاته لا في الأسواق المحلية ولا الأجنبية.

6- لم تنجح الإصلاحات في التخلص من التبعية للمحروقات، حيث لم تتعدى نسبة الصادرات خارج المحروقات 4%.

7- وجود ارتباط قوي بين تطور الصادرات سواء الإجمالية أو خارج قطاع المحروقات بالنمو الاقتصادي.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن أن نقترح التوصيات الآتية:

1- وضع مخطط شامل لعكس النتائج الإيجابية الكلية المحققة في الاقتصاد الجزائري على المستوى الجزئي.

2- تشجيع الصادرات ذات الميزة التنافسية وذات الاستهلاك الواسع كالصناعات الفلاحية و الملابس.

3- تكوين وتدريب العنصر البشري في قطاع التجارة الخارجية كأعوان الجمارك.

4- كبح الواردات الاستهلاكية المتأتية من الأسواق وخاصة الآسيوية بعوائق تقنية وإحلالها بمنتجات وطنية..

5- توظيف الوفرة المالية في قطاعات تملك الجزائر بها ميزة نسبية كقطاع الفلاحة.

6- محاولة الاستفادة من الشراكة الاورو متوسطية و الاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل تحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني و التخلص من التبعية للمحروقات.

7- دعم التعاون العربي و المغاربي للاستفادة من الشراكة الأورو متوسطية.